قرار الضميمة على لواقط الطاقة الشمسية يثير الجدل

صناعيون يطالبون بإعفاء مستوراتهم من الضميمة.. والحكومة ترفض!

| محمد راكان مصطفى

علمت «الوطن» أن مطالبات من الصناعيين عبر اتحاد غرف الصناعة بإعفاء مستوردات المنشآت الصناعية الراغبة في تركيب مشروعات طاقة من رسم الضميمة بهدف تخفيف الأعباء عنها وتمكينها من الاستمرار بالعمل، مع الإبقاء على الضميمة على المستوردات بهدف التجارة والتركيب المنزلي، لم تلقَ استجابة من اللجنة الاقتصادية أمس.

رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية غزوان المصري أوضح لـ«الوطن» نية الحكومة بإنشاء صندوق من إيرادات الضميمة بهدف منح قروض مدعومة لأصحاب المنشآت الصناعية الراغبة في إقامة مشروعات طاقة بديلة لتخديم منشآتهم!

وعن إمكانية عدم كفاية إنتاج المعمل الوحيد الموجد حالياً وتعود ملكيته للدولة، لاحتياج المنشآت بيّن أن اللجنة الاقتصادية أكدت إمكانية إعادة النظر بالقرار في حال عدم تمكن المعمل من زيادة إنتاجه في حال زاد الطلب وعجز عن تأمين احتياج السوق المحلية.

وأثار قرار فرض الضميمة على ألواح الطاقة الشمسية الكثير من الجدل في قطاع الأعمال، ففي وقت ذهب فيه البعض إلى تبني المبرر الحكومي بضرورة حماية المنتج الوطني بما يضمن استمرار عمل المنشآت الصناعية المحلية، رأى آخرون أن القرار في ضوء الواقع الصعب لقطاع الطاقة وارتفاع أسعار حوامل الطاقة، وخاصة بعد أن قوبل طلب الصناعيين بتخفيض أسعار الكهرباء بالرفض من الحكومة، وتأكيدها على ضرورة توجه المستثمرين والصناعيين إلى مشروعات الطاقة البديلة لتأمين احتياج منشآتهم من حوامل الطاقة، واصفين قرار فرض الضميمة على الواح الطاقة المستوردة بأنه عثرة جديدة تضعها الحكومة في طريق الصناعات الوطنية.

وكانت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء قد أصدرت توصية بفرض ضميمة على ألواح الطاقة الشمسية المستوردة بقيمة ٢٥ دولاراً لكل لوح، حرصاً على دعم وتشجيع وحماية الصناعات الوطنية، وخاصة القطاعات التكنولوجية وذات التقانات الحديثة.

وأوضحت أن هذه التوصية تأتي في ضوء النتائج المرضية للمنتج المحلي من ألواح الطاقة الشمسية من حيث الكم والنوع، وكذلك من حيث خدمات ما بعد البيع، وضمانة المنتج المحلي لمدة ٢٥ سنة مع الرقابة الشديدة التي تخضع لها العملية الإنتاجية.

وتهدف هذه التوصية إلى توطين صناعات بدائل المستوردات وتخفيف الضغط عن القطع الأجنبي، وترشيد استهلاكه وضمان توجيهه، وذلك ضمن التوجهات الحكومية الساعية إلى نشر منظومة الطاقات المتجددة من خلال تشجيع تصنيعها محلياً، وإيجاد البيئة المناسبة للتوسع في هذه الصناعات وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض، وسعياً إلى تعزيز تجارب التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

مطالب الصناعيين بتخفيض الأسعار مرهونة بموافقة اللجنة الاقتصادية

الزامل لـ«الوطن»: لا نية لرفع جديد للكهرباء لكن الوزارة تعمل دائماً لتصحيح التعرفة

| هناء غانم

أكد وزير الكهرباء غسان الزامل في تصريح لـ«الوطن» أهمية موافقة الحكومة على المقترح والقاضي بتوحيد أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشروعات الطاقة المتجددة التي تربط على شبكة النقل مع أسعار شراء الكهرباء المنتجة من المشروعات التي تربط على شبكة التوزيع، باعتباره أحد أساليب تشجيع الاستثمار في الطاقة الشمسية وذلك بهدف تشجيع المستثمرين للتوجه نحو إقامة مشاريع باستطاعة تتجاوز ١٠ ميغا واط. وتنفيذ خطة الوزارة الإستراتيجية بالوصول في عام ٢٠٣٠ إلى تأمين ٢٥٠٠ ميغا من الطاقة الشمسية.

وأوضح الزامل أن الهدف من توحيد الأسعار هو الحد من الإشكاليات التي حدثت مؤخراً لجهة وجود سعرين للكهرباء، فما فوق ١٠ ميغا كان له سعر وما دون ذلك كان له سعر أقل. حيث كان تحت ١٠ ميغا سعره ثابت ٧ سنت يورو/ك. و.س وفوق ١٠ ميغا إلى ١٠٠ ميغا كان السعر على مرحلتين أول سبع سنوات بـ٨ سنت يورو والمرحلة الثانية أي باقي المدة تنخفض الأسعار إلى ٢.٧ سنت يورو، وقال: ما حدث أن المستثمر الواحد صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة لجأ إلى اخذ أكثر من ترخيص للمشروع نفسه وتجزئته بهدف الحصول على السعر الأعلى الممنوح للإنتاج دون ١٠ ميغا وأن هذا الأمر كان السبب في إحجام كبار المستثمرين عن الاستثمار لأن السعر غير مناسب لاستثماراتهم باستطاعات كبيرة، مطالبين بأن يعاملوا بنفس الطريقة وبناء عليه وبعد قراءة الموضوع ودراسته توصلنا إلى قرار يقضي بتوحيد السعر للاستطاعات بدءاً من نصف ميغا إلى ١٠٠ ميغا حيث يكون السعر ٧ سنت يورو/ك. و.س وفق نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي لتشجيع المستثمرين على إنتاج الطاقة الكهربائية بسعات كبيرة وسهولة تبادلها على الشبكة وفق القرار الصادر.

وحول ما يشاع عن وجود نية رفع أسعار الكهرباء نفى الزامل ذلك مؤكداً أنه لا يوجد أي دراسة لارتفاع سعر الكهرباء حالياً، موضحاً أن الوزارة تقوم بشكل دائم بدراسات لتصحيح تعرفة الكهرباء.

وحول تجاوب وزارة الكهرباء مع مطالب الصناعيين بخصوص تخفيض أسعار الكهرباء أكد الوزير الزامل أن الموضوع لايزال قيد الدراسة في اللجنة الاقتصادية.

وكان الزامل قد أوضح أن هذه القرارات تساهم في تجاوز آثار العقوبات الأحادية المفروضة على سورية، بالتعاون مع المستثمرين ليكونوا الداعم للحكومة ولوزارة الكهرباء، من أجل تحقيق مشاريعها وتطلعاتها في تحسين واقع الكهرباء. خاصة أن دخول المستثمرين على خط إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والتقليدية هو أمر مهم وضروري في هذه الظروف.

المخلّصون الجمركيون: لسنا فاسدين

جمعية المخلصين لـ«الوطن»: كل ملفات الفساد والتزوير في البيانات من نفذها «شقيعة» ومن يطلق عليهم «مستعيرو الأختام»

| عبد الهادي شباط

كشفت وزارة المالية عن نقاش بين الوزارة والمخلصين الجمركيين قالت إنه يهدف لتسهيل عملية الاستيراد وتحفيز حركة التجارة، وإن وزير المالية كنان ياغي أكد في الاجتماع أهمية التعاون المستمر والشراكة بين الوزارة واتحاد الحرفيين والجمعية الحرفية للمخلصين الجمركيين ودورهم في دعم الاقتصاد الوطني وخاصة في المرحلة القادمة فيما يتعلق بتنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر في الجمعية الحرفية للمخلصين الجمركيين بدمشق وريفها أن الاجتماع كان مهماً وهناك الكثير من النقاط تم نقاشها وخاصة التي تدور حول المشكلات والقضايا التي تخص المخلصين الجمركيين ولاسيما أجور وأتعاب المخلص الجمركي والتي مازالت تعتمد على قرارات ونصوص تعود لعام ٢٠٠٦، وهي أجور لم تعد منطقية أمام المتغيرات الاقتصادية وحالة التضخم الهائلة التي حدثت في السنوات الأخيرة.

وفي توضيح لهذه الأجور بين أنه مازالت الأجور تدور حول ٣ آلاف ليرة في بعض البيانات و٥٠ ليرة في بيان التصدير وبتغير ذلك تبعاً لنوع وحجم وقيم البيانات والبضائع وغيره، مبيناً أنه تم الاتفاق على اجتماع مهم سيتم عقده يوم الإثنين المقبل في المديرية العامة للجمارك لمتابعة ما تم نقاشه وما تم التوافق عليه ووجه به وزير المالية.

وعلى هامش الحديث عن الاجتماع سألت «الوطن» عن حالات التلاعب والفساد التي يتم تداولها عن المخلصين الجمركيين وآخرها ما حصل في أمانات اللاذقية ونصيب في درعا وكانت من الملفات المهمة التي تم التحقيق بها وأسفرت عن عقوبات وإيقافات عن العمل وغيره من الإجراءات أكد المصدر أن كل المتورطين في هذه الملفات وغيرها من الملفات الكبيرة التي اشتملت على حالات تلاعب أو تزوير وغيره من قام بتنفيذ مثل هذه الأعمال هم (شقيعة) وليسوا مخلصين جمركيين ويطلق عليهم لقب مستعيري الأختام وهم ليسوا مخلصين وليس لهم قيود في الجمعية ولا يحملون شهادات مزاولة المهنة حيث يشترط لمنح شهادة مخلص جمركي أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية في الاقتصاد أو الحقوق أو مضى على عمله لمدة ١٠ سنوات في الجمارك وعاملي الفئة الأولى.

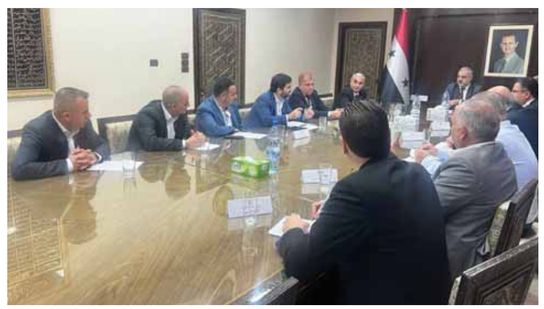

وعن عدد جمعيات المخلصين الجمركيين بين وجود ٦ جمعيات (حلب واللاذقية وحمص مع حماة ودرعا ودمشق وريفها) وأن عدد المخلصين الجمركيين في جمعية دمشق وريفها يتجاوز ١٩٠ مخلصاً مرخصاً له العمل ومجازاً ومسجلاً لدى الجمعية.

وأوضحت وزارة المالية أن الاجتماع ضم وزير المالية الدكتور كنان ياغي مع رئيس الاتحاد العام للحرفيين ووفد من الجمعية الحرفية للمخلصين الجمركيين وتم عقده في الوزارة، وتم التأكيد على ضرورة عقد لقاءات دورية بين وزارة المالية والاتحاد والجمعية، وأهمية تسهيل الإجراءات وتبسيطها، والتأكيد على دور الاتحاد والجمعية في نشر الوعي والالتزام بالقوانين الجمركية والضريبية بما يسهم في تنظيم عملية مهنة التخليص الجمركي.

قاعة خاصة لمعاملات البطاقة الإلكترونية ونظام الـ GPS

وزير النفط: لضمان إنجاز المعاملة كاملة وفق دور إلكتروني واختصار الزمن

| الوطن

تفقد وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور، يوم أمس، شركة محروقات وفرع محروقات ريف دمشق للاطلاع على سير العمل وآلية التعامل مع معاملات المواطنين.

واطلع قدور خلال جولته على آلية عمل المديريات في الشركة مع التركيز على عمل مديرية التقانة ونظم المعلومات، وخاصة إنجاز مشروع نظام التتبع الإلكتروني المستودعات في شركة محروقات ووقف على كفاءة الخدمات المقدمة وأولى اهتماماً بالعمليات التي تؤثر مباشرة في خدمات المواطنين، مشدداً على ضرورة تسهيل وتسريع إجراء المعاملات.

كما التقى وزير النفط بالمراجعين واستمع إلى ملاحظاتهم، وكيفية سير إنجاز المعاملات وسرعتها وطلب تجهيز قاعة خاصة مزودة بكل الإمكانات لتحقيق سرعة أكبر في إنجاز المعاملات وتضم كل العاملين المعنيين بالبطاقة الإلكترونية ونظام التتبع الإلكتروني /GPS/، بحيث يتمكن المواطن من إنجاز معاملته بالكامل في هذه القاعة وفق دور إلكتروني يضمن عدم التجاوز ويختصر زمن إنجاز المعاملة.

وأكد قدور ضرورة إعادة توزيع العمالة لتعزيز سلاسة العمل وسهولة إنجاز معاملات المواطنين، مشدداً على ضرورة الاهتمام بالسلامة المهنية، وخاصةً في محطات الوقود، لضمان سلامة العاملين والمواطنين. لافتاً إلى ضرورة إقامة ورشات عمل مستمرة لرفع مستوى الوعي في هذا المجال.

وأكد التزام وزارة النفط بتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان معالجة معاملاتهم بكل سلاسة ويسر، منوهاً بأهمية الاستماع إلى آراء المواطنين والعمل الدائم على تطوير العمل بما يتوافق مع تطلعاتهم.

غرفة التجارة الدولية بسورية تشارك بمؤتمر التحكيم المقام في القاهرة

ابتدأت اليوم الأربعاء فعاليات مؤتمر التحكيم الدولي في القاهرة، والتي تنظمها غرفة التجارة الدولية ببباريس.

وقد شاركت غرفة التجارة الدولية بسورية بفعاليات المؤتمر، ممثلة بالمستشار الدكتور محمد وليد منصور والمحامي أحمد وليد منصور عضو غرفة التجارة الدولية ومجلس التحكيم وحل النزاعات لدى الغرفة (ADR).

تحدث المؤتمر عن تطور قواعد التحكيم الدولية، وأنها أصبحت جزءاً من منظومة التقاضي بالتوازي مع القضاء، ولم يعد قضاءً استثنائياً كما كان من قبل.

يندرج المؤتمر ضمن خطة غرفة التجارة الدولية بباريس لتطوير منظومة التحكيم ودعمها، وذلك من خلال التأكيد على مواءمة قوانين التحكيم الداخلية لقوانين التحكيم الدولية، بحيث يكون هناك انسجام بين هذه القوانين مايشجع الاستثمار الأجنبي.

وتعتبر هذه المشاركة لسورية مهمة جداً على صعيد ضخ الخبرات الوطنية بأحدث الآراء الفقهية والقانونية بمجال التحكيم.

السوريون الشباب مبدعون في عالم البرمجة

وزير الاتصالات والتقانة لـ«الوطن»: المسابقة البرمجية تهدف إلى ربط سوق العمل مع الطلاب

وزير التعليم العالي: لانتقاء أفضل المشروعات في مجال التحول الرقمي

| رامز محفوظ

أوضح وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب في تصريح لـ«الوطن» أن ورشة العمل التعريفية بالمسابقة البرمجية الموجهة لطلاب كلية الهندسة هدفها ربط سوق العمل مع الطلاب.

وقال: «بدأنا بهذا العمل منذ عام ٢٠١٩ من خلال المراكز والمخابر التي أقمناها بجامعات دمشق وتشرين والبعث، موضحاً أن الورشة التي انطلقت أمس تأتي بهدف الاستثمار في عقول الطلاب والغاية تحفيز القدرات وإبداع الشباب السوري على العطاء من خلال هذه المسابقة التي سينجح بها عدد من الخبرات الكامنة التي يمكن الاستفادة منها في المشاريع التي تقام في سورية والتي تصب باطار التحول الرقمي.

وأوضح: دورنا كوزارة اتصالات دعم الصناعة البرمجية التي تتنافس على دعمها كل الحكومات الأخرى لأنها صناعات ناشئة وسريعة النمو ولها أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد.

وفي تصريح للصحفيين قال: تم إطلاق المسابقة البرمجية في كلية الهندسة المعلوماتية التي تستهدف الطلاب وشريحة الشباب من ذوي الخبرات والعقول النيرة، لافتاً إلى أن الهدف من إقامة الورشة تعليم الطلاب على كيفية التقدم إلى مشروعات التحول الرقمي، إضافة إلى إطلاق الخبرات والطاقات الكامنة لدى هؤلاء الشباب.

وأكد أنه «لاشك بأن الواقع الحالي هو وضع صعب بسبب الحصار الاقتصادي لكننا نعمل على البناء بالقدرات وطاقات الشباب التي نعول عليها في بناء سورية الرقمية القادمة»، مضيفاً: «نقصدنا أن تكون ورشة العمل اليوم وأن تطلق المسابقة من كلية الهندسة المعلوماتية لأن هدفنا الأساسي هو جيل الشباب الذي نعول عليه في الحكومة كثيراً في المرحلة القادمة وهي مرحلة إعمار سورية، مرحلة بناء سورية الرقمية».

وأشار الخطيب إلى أن وزارة الاتصالات بدأت بإنشاء مخابر للاتصالات بأنواعها اللاسلكية والأرضية والإنترنت في جامعات دمشق والبعث وتشرين لكي يكون هناك مجال للطالب من أجل التعلم على التقانات الموجودة في الشركة السورية للاتصالات، حيث عندما يتخرج الطالب نربط سوق العمل بسوق التعليم.

وقال: إننا نعيش الثورة الخامسة اليوم وهي ثورة الاتصالات والإنترنت التي تمخض عنها مشاريع كثيرة ولغات برمجية والتي تشجعها الحكومات وأصبحت تضاهي الصناعات التقليلة والأعمال الأخرى التي تدر أموالاً ومنها الصناعات البرمجية، لذا تسابقت الدول لدعم هذه الصناعات ووفق إحصائيات حصلنا عليها خلال عام ٢٠٢٣، فقد حققت المنطقة العربية خلال عام ٢٠٢٢ من الصناعات البرمجية ١٧١ مليار دولار، وفي عام ٢٠٢٣ حققت ١٧٥ مليار دولار وكانت الإمارات رقم واحد في سوق صناعة التقانات والبرمجيات بمبلغ ١٧ ملياراً، كما حققت مصر ٢٥ ملياراً والسعودية ١٢ ملياراً، أما في سورية فكان الرقم المحقق قليلاً.

وأكد أن الهدف هو خلق جيل مبدع قادر على صناعة برمجية مقبلة للجمهورية العربية السورية وقادر على صناعة البرمجيات، ومن ضمن الاستقلالية أن تصنع الدول برمجيات بيدها وليس أن تعتمد على برمجيات مصدرة إليها.

وأشار إلى أنه وفقاً لدراسة قامت بها وزارة الاتصالات عام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ سبرت من خلالها السوق كان عدد الشركات البرمجية العاملة ٢٠٠ شركة وهذا العدد يعتبر جيداً وقادراً على إيجاد المنافسة في السوق وقادراً على إعطاء منتجات وتلبية متطلبات السوق المحلية، لافتاً إلى دعم صناعة البرمجيات والطلاب لأنها أقل المشاريع التي تحتاج إلى رأس المال ورأسمالها هو كومبيوتر محمول وعقل مفكر مبدع وتشريعات ناظمة.

بدوره قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم: إننا في وزارة التعليم العالي نؤمن بالتشاركية مع كل الوزارات، لافتاً إلى أن البحث العلمي لا يمكن أن يسير بخطا سليمة إذا لم تكن نتائجه مطبقة على أرض الواقع.

وأضاف إبراهيم: إن التشاركية مع وزارة الاتصالات ليست هي الأولى اليوم، إنما قامت وزارة الاتصالات سابقاً من منطلق التشاركية معنا بتقديم مقاسم إلكترونية لكليات الهندسة الميكانيكية والكهربائية في جامعات القطر، وكانت البداية من جامعة قسم هندسة الاتصالات بجامعة دمشق ثم تم الانتقال إلى جامعة البعث ومن ثم إلى جامعة تشرين.

وفي تصريح للصحفيين بيّن إبراهيم أن هذه المسابقة البرمجية مهمة لانتقاء أفضل المشاريع في مجال التحول الرقمي، مشيراً إلى أن التوجه الحكومي دائماً هو للاهتمام في مجالات التحول الرقمي، لافتاً إلى أن وزارة التعليم العالي ومن خلال التشاركية مع وزارة الاتصالات قطعت أشواطاً كبيرة في عدة مجالات سواء من حيث المفاضلة الإلكترونية عن بعد ومن حيث التعاون مع شركة مدفوعات للدفع الإلكتروني، وهذه التشاركية أعطت أريحية للطالب وساهمت في تبسيط الإجراءات وتوفير العبء المالي سواء للحكومة أم للطلاب.

من جهته أكد مدير الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات وسيم الجندبي خلال الورشة أن الهدف منها تسليط الضوء على الشروط المطلوبة للاشتراك بالمسابقة البرمجية الموجهة لطلاب كلية الهندسة المعلوماتية وعلى أسس التنظيم التي ستتم على المشاريع المقدمة وعلى طبيعة المشاريع المطلوبة بحيث تكون شفافة لجميع المشاركين بالمسابقة، لافتاً إلى أن الورشة ستتضمن لقاء تشاورياً مع أعضاء لجنة التحكيم الذين تم انتقاؤهم من ذوي الخبرة في تحكيم مثل هذه المشاريع وبقطاع تقنيات المعلومات والبرمجيات.